دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: توجهات النظم السياسية العربية تجاه الأقليات
المصدر: مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات
الناشر: جامعة فلسطين - عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
المؤلف الرئيسي: الأغا، أحمد سعيد نظام
المجلد/العدد: مج5, ع2
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2015
الشهر: سبتمبر
الصفحات: 235 - 274
رقم MD: 880680
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: EduSearch, EcoLink, HumanIndex, AraBase
مواضيع: النظم السياسية، السياسات العربية، الاندماج الوطنى، الأقليات العرقية
رابط: http://search.mandumah.com/Record/880680

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

توجهات النظم السياسية العربية

تجاه الأقليات

الدكتور: "أحمد سعيد" نظام الأغا
أستاذ القانون العام المساعد
كلية القانون والممارسة القضائية/ جامعة فلسطين

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الأقليات والنظم السياسية العربية وتوجهاتها من خلال البحث في ماهية هذه النظم والمرتكزات القائمة عليها، إضافة إلى الحديث عن إشكالية الشرعية التي تحيط ببعض النظم السياسية العربية.

في جانب آخر يمكن الحديث أيضاً عن أزمة بناء الدولة الحديثة، وانعكاس ذلك على وضعية الأقليات، وانتهاءاً بالبحث عن ممارسات هذه النظم على اختلافها في سعيها نحو ايجاد الحلول الملائمة لإشكالية الأقليات، علماً بأن معظم هذه الإشكاليات مرتبطة بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تنتهجها هذه النظم.

Trends of Arab Political Systems Towards Minorities.

Summary:

This study aims to shed light on the nature of the relationship between the Arab minorities and political systems and their orientations through realizing the nature of these systems and their pillars, in addition to studying the problem of legitimacy relating to some Arab political systems.

On the other side this study will also talk about the crisis of building a modern state, and its impact on the status of minorities, and ending with tracking the practices of these different systems in their quest of finding appropriate solutions to the problem of minorities, note that most of these problems associated with political, economic and social dimensions pursued by these systems.

مقدمة عامة

أولاً: التعريف بالموضوع

مما لا شك فيه أن العلاقة التي تربط النظم السياسية العربية بالأقليات اعترتها العديد من الإشكاليات، لعل منها النهج الذي تتبعه هذه النظم في تعاملها مع الأقليات، ويرجع ذلك في غالبه إلى طبيعة هذا النظام السياسي، ومدى امتلاكه المقومات الشرعية في وجوده، بالإضافة إلى إشكاليات أخرى تنعكس على طبيعة العلاقة، نذكر منها أزمة بناء الدولة الحديثة في العالم العربي بعد موجة الاستقلال.

يمكن القول أن هذه الإشكاليات لم تمنع تلك النظم من القيام بممارسات عديدة في سبيل تبديد تلك الإشكاليات، والوصول بالتالي إلى حلول وسط يمكن من خلالها ترتيب العلاقة التي تجمعها بمجتمع الأقلية، وذلك من خلال العمل على تقديم عدد من المقترحات الخاصة بالإنتقال نحو مجتمع تعددي ديمقراطي.

ثانياً: أهمية الموضوع

تأتي أهمية الموضوع من خلال كونه لا زال من المواضيع الحديثة، ومجالاً خصباً للبحث والدراسة، فقليلة هي البحوث الأكاديمية التي تناولت الموضوع، اللهم بعض المقالات في بعض المجلات المتخصصة.

والحقيقة أن هذا الموضوع ولاعتبارات عدة يطرح نفسه بشكل دائم نظراً للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية، خاصة بعد ما بات يعرف بثورات الربيع العربي، وبحث كافة الشرائح الاجتماعية في هذه المجتمعات عن حلول واقعية ترقى بواقعهم المتدني من الحقوق والحريات.

ثالثاً: الإشكال المحورى للموضوع

اعتباراً لكل ما سبق يمكن للباحث أن يتسائل، إلى أي حد استطاعت النظم السياسية العربية رغم ما تزخر به من اشكاليات إيجاد حلول لمعضلة الأقليات فيها؟

رابعاً: المنهجية المتبعة

استعانت الدراسة ببعض المناهج العلمية، كالمنهج التاريخي المقارن، لتبيان الأصول التاريخية لموضوع الأقليات وعلاقتها بالنظم السياسية العربية، ومقارنة التطور الذي اعترى هذه العلاقة بمجتمعات تتشابك داخلها إشكاليات سياسية وقانونية.

والمنهج النسقي كذلك، الذي يتم من خلاله مقاربة الظاهرة محل الدراسة، كنسق يتفاعل ويتأثر بغيره من الأنساق الاخرى مثل النسق القانوني، والنسق السياسي والاجتماعي، إضافة إلى المنهج الاستشرافي الذي يساهم من الناحية العملية في استشراف ما ستؤول إليه ممارسة هذا المفهوم بالشكل المرجو.

خامساً: خطة البحث

إن مقاربة هذا الموضوع تقتضي تقسيمه وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: النظم السياسية العربية: دراسة حول المفهوم والشرعية

المطلب الأول: النظم السياسية العربية: جدلية المفهوم

المطلب الثاني: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاسها على وضعية الأقليات

المبحث الثاني: علاقة الأقليات بالنظم السياسية العربية: إشكاليات عديدة

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة الحديثة وانعكاسها على وضعية الأقليات

المطلب الثاني: أزمة عدم الاندماج والتكامل الوطني

المبحث الأول: النظم السياسية العربية: دراسة حول المفهوم والشرعية

رغم اختلاف الأنظمة السياسية العربية من حيث الشكل السياسي الخارجي، يبقى الاختلاف لفظياً أكثر مما يعبر عن حقيقة أساسية، لتجمعها قواسم مشتركة شكلت أزمات لطالما عانى منها النظام السياسي العربي بشكل عام.

فالنظم السياسية على تنوعها يتجلى الهدف الأساسي من ورائها نحو خدمة مجتمعها، حيث الأفراد واحتياجاتهم وتطلعاتهم للعيش في بيئة آمنة يسودها الاستقرار، الأمر الذي يزيح عن كاهل هؤلاء الأفراد فرضيات البحث عن بدائل آمنة للعيش باستقرار وسلام، إلا أن طبيعة تركيبة هذا النظام قد تشوبها الكثير من الإشكاليات المعبر عنها بأزمات يعيشها هذا النظام كأزمة الشرعية، وأزمة الديمقراطية والدساتير والحريات ...الخ، هذه الأزمات قد تنعكس بدورها سلباً على طبيعة التعايش السلمي والمشترك لكل فئات الشعب، بما فيها الأقليات.

المطلب الأول: النظم السياسية العربية: جدلية المفهوم

ترتبط دراسة النظام السياسي عموماً والعربي على وجه التحديد، ارتباطاً وثيق الصلة بموضوع الأقليات، حيث اعتبرت طبيعة تشكل الأنظمة وتعاطيها المجتمعي من أهم أسباب الإشكاليات في موضوع الأقليات وعلاقتها بالنظم، إلا أنه يجب معرفة ماهية النظام السياسي، خاصة النظام السياسي في الدول العربية.

الفرع الأول: ماهية النظام السياسي

لما كانت النظم السياسية تعني ظاهرة توزيع وممارسة السلطة،[1] فقد ظهر منهجان لتعريف هذه النظم: تعريف تناول النظم السياسية بالمعنى الضيق، ورائده "بلونتسشلي" (Blantschli)، إذ يرى أنه علم يتصل بدراسة الدولة، من خلال نسب العلاقة بين السياسة والدولة إلى عهد قديم تعود بداياته الأولى إلى "أرسطو" في كتابه Politics، فقد عنى "أرسطو" بعلم السياسة، العلم الذي يدرس المدينة، حيث المدينة الإغريقية آنذاك أشبه بالدولة المعاصرة.[2]

---

[1]- للمزيد من الإيضاح، راجع، محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص: 3. وكذلك عبد الهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981. وكذلك على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2000.

[2]- محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 11.

وهناك من حصر تعريفه للنظم السياسية بشكل واحد من أشكال السلطة وهو الشكل القانوني، معتبراً أن هذا النظام يقوم على توزيع وممارسة السلطة داخل الدولة دون غيرها من التنظيمات والتجمعات البشرية، كالشركات، والنقابات، والأحزاب، كما وأنه حصر النظام السياسي بصورة واحدة من صور السلطة وهي السلطة القانونية التي أساسها الدستور أو الوثائق الرسمية، مهملاً السلطة بمعناها الواسع بما فيها النفوذ السياسي والقوة.

إن النظام السياسي هنا يجمع علاقة إنسانية لها صفة الاستمرارية، وتقوم على علاقات النفوذ والقوة والسلطة دون اقتصارها على فكرة الدولة، ويؤكد علماء الانثروبولوجيا والاجتماع أن مجتمعات عديدة كانت سابقة لوجود الدولة، وأساس قيامها لم يكن مبني على فكرة الدولة وإنما كانت علاقات السلطة كافية فيها، وبالتالي فإن فكرة السلطة موجودة قديماً والدولة حديثاً.

وبما أن هذا التعريف للنظم السياسية يؤكد على وجود السياسة داخل تجمعات عديدة ومتناثرة متصلة بالدولة أو لا صلة لها بها، وهكذا فإن ربط السياسة بالدولة يعمل على تضييق فكرة السياسة ويخرجها عن طبيعتها.

وتصبح السياسة وممارستها أشبه بالنظام اليومي الذي يمارسه الأفراد والجماعات الصغيرة والكبيرة منها والمتعلقة بتسيير أمور الدولة أو المدرسة أو النقابة وغيرها من هذه الجماعات.[1]

ويؤكد على ما سبق ذكره المفكران "دوفرجيه وبوردو" عندما أشارا إلى أن الدولة لم تعد تحتكر وحدها ممارسة السلطة، كذلك هو الأمر عند "ميشيل فوكو"، في كتابه "إرادة المعرفة" حيث أشار إلى أن السلطة موجودة في كل مكان وبالتالي فالسلطة تأتي من كل شيء.[2]

لا يمكن أن تبقى دراسة النظم السياسية بمعناها الواسع مرتبطة ومقيدة فقط بمواد الدستور أو القوانين، وإنما لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار القوى المؤثرة في سن هذه القوانين، فهناك تعريف يرى في النظم السياسية أنها: "مجموعة من

[1]- على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص: 40.

[2]- محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، مرجع سابق، ص: 11.

المؤسسات والقوى الرسمية وغير الرسمية والتي تقوم بممارسة السلطة داخل الدولة حيث تتوزع بينها آلية القرار السياسي".[1]

الفرع الثاني: واقع النظم السياسية العربية

إن النظم السياسية العربية هي في طبيعتها منقسمة إلى قسمين، الأنظمة الملكية "والأميرية"، والأنظمة الجمهورية، وتأتي دراسة هذه النظم وأساس تشكلها وهيكلتها، ليطرح مسألة تعتبر في غاية الأهمية فيما يتعلق بموضوع الأقليات، حيث تجد بعض الأنظمة نفسها مضطرة إلى التعامل مع التشكيلات المجتمعية المختلفة داخلها بمنطق الإقصاء والتهميش، إما نتيجة ظروف تشكل هذه الأنظمة والتي قد تصل للسلطة بطرق غير شرعية في بعض الأحيان وتستمر فيها، أو تخوفاً من بعض الارتباطات الخارجية لجماعات أقلوية معينة داخل الدولة، تسهم في ممارسة بعض الضغوط الخارجية على تلك الأنظمة الأمر الذي يستهدف وجودها.

وبالتالي فإن الوجود غير الشرعي يطرح في نفس الوقت ممارسات وسلوكيات غير شرعية، تطال معظم أفراد المجتمع، بما فيهم وعلى وجه الخصوص الأقليات، والتي غالباً ما تتبرم من هذا الوضع.

تفترض هذه الوضعية دراسة النظم السياسية العربية بشقيها الجمهوري والملكي، بما يبين مدى تواءم كليهما مع الوضعية الحياتية للتشكيلات المجتمعية التي تتضمنهما والمتمثلة في جماعة الأقلية.

***الأنظمة الملكية:** وأهم ما يميزها أن السلطة تتركز بيد فرد وهو الملك، الذي يمارس هذه السلطة بشكل انفرادي دون أي مشاركة من الشعب، أما طريقة تولي الملك فتتم عن طريق الوراثة، ولفترة غير محدودة، لتستمر ما دام الملك على قيد الحياة، وذلك يعود إلى انتمائه إلى عائلة تعطيه هذا الشرف، والأنظمة الملكية تعتبر من أقدم أنواع الأنظمة، وقد شاع ظهورها قبل الثورة الفرنسية، ولكن مع بداية ظهور المبادئ الديمقراطية بدأت أشكال هذا النظام بالتراجع، واليوم لها دستور، وليس كما كان عليه الحال سابقاً نظام حكم مطلق، رغم أن الحديث عن

[1]- يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى، "أحمد سعيد" نظام الأغا، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الطالب، غزة، 2012، ص: 112.

دساتير لا يعني بالضرورة تطبيقها على أرض الواقع كما تدل على ذلك الوقائع، ومن المآخذ على هذا النوع من الأنظمة تناقضه مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، فهو يعد المرشحين مسبقاً للوصول إلى الحكم، أي تحديد الخلافة السياسية، مما يبرز في هذا الإطار الوضعية المتبرمة للجماعات العرقية والدينية والثقافية المختلفة عن الغالبية من ساكنة هذه الدول، ويوجد ثماني بلدان عربية ينطبق عليها وصف نظم ملكية، وهي الأردن والسعودية والمغرب وعمان والإمارات والبحرين ويلحق بهذه الأنظمة الكويت كونها إمارة وراثية وقطر.[1]

***الأنظمة الجمهورية:** بما أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة من قبل الشعب أو عن طريق المجلس النيابي أو مزيجاً من الوضعين، فإن الوضع في الدول العربية على خلاف ذلك في المجمل.[2]

حيث تمتاز هذه الأنظمة في اعتمادها على شرعية ليس مصدرها ديني أو طائفي أو عقلاني قانوني، وإنما أيديولوجية ثورية أو كاريزما ملهمة أو النوعان معا (النظام المصري الناصري 1952-1970)، فباستثناء لبنان كانت شرعية هذه الأنظمة مستمدة من المصدرين السابقين،[3] وقد كانت هذه الأيديولوجية الثورية بمثابة العقد بين النظام الحاكم والشعب معتمدة على شعارات أعلنها النظام كالحرية والاشتراكية والوحدة العربية ومواجهة الاستعمار.

وبعد أن أصبح الرئيس يأتي إلى الحكم بالوراثة وأحياناً بالقوة من أجل تغيير الرئيس القائم نتيجة صراعات داخل الأسرة الحاكمة، يصبح الفارق بين النظم الملكية والجمهورية في تراجع، فهناك من يتكلم عن "جمهوريات ملكية"، بعد غياب بناء مؤسسي مستقر لتداول السلطة السياسية.

ويبقى واقع هذه الأنظمة السياسية واحداً، وإن اختلف من حيث الشكل السياسي الخارجي، ليبقى الإختلاف لفظياً أكثر مما يعبر عن حقيقة أساسية،

---

[1]- راجع، علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مرجع سابق، ص: 58-60.

[2]- فحكام الأنظمة الجمهورية العربية لا يتركون مقاعد الحكم إلا بالوفاة أو بالانقلاب، أو المرض، أو الاغتيال، وتعتبر لبنان وضعاً استثنائياً في هذا المجال. للمزيد من الإيضاح، راجع سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص: 260.

[3]- للمزيد من التفصيل، راجع، حسين علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 235، 1998، ص: 100.

فالأنظمة الجمهورية وبشكل عام هي أنظمة فردية على أرض الواقع يظل الرئيس جاداً في محاولاته للاستمرار في الحكم فترة طويلة، بل وأحياناً يختار خليفته بسبب ما يمتاز به ويمتلكه من صلاحيات دستورية وسياسية، لهذا تبقى السمات المشتركة بين الأنظمة السياسية الحاكمة في البلدان العربية هي السائدة على أرض الواقع والتي تجمعها الأزمات التالية:

1- أزمة الديمقراطية والشرعية.
2- تعارض نصوص الدساتير العربية مع الممارسات العملية على أرض الواقع.
3- التزاوج بين السلطة وشخص الحاكم إلى جانب ارتباط ميزانية الدولة بميزانية الحاكم.
4- الأولوية في الولاء للعشيرة والقبيلة، ثم بعدها للدولة الأمر الذي أدى إلى تراجع مفهوم الدولة الحديثة عند أغلبية البلدان العربية.
5- غياب التعددية السياسية و تقييد الإرادة السياسية.[1]

هذه السمات تتناقض وبشكل سافر مع نظام الحكم الديمقراطي القائم على الشرعية، واعتماده على البنى الديمقراطية والنظام المؤسسي، ودفاعه عن حقوق الإنسان وحرياته، والسماح بالتداول السلمي للسلطة من خلال التعددية السياسية بشكل يتم بموجبه تقبل الآخر المختلف والتحاور معه، وهذه السمات من شأنها أن تعكس طبيعة هذا النظام، من خلال بناء معرفي منفتح ومستنير قوامه الحريات والتعددية والانفتاح على المعارف المختلفة، ليبقى النظام السياسي العربي وسماته المشار إليها بعيداً كل البعد عن أدنى إمكانية يسهم من خلالها في إقامة بناء مجتمع متكامل يتقبل فيه الفرد الآخر، ولا علاقة هنا بالانتماءات الإثنية، الأمر الذي يثري هذه الأفكار ويجعل الأفراد على اختلاف مشاربهم وإثنياتهم مواطنون من الدرجة الأولى.

[1]- للمزيد من الإيضاح حول الأزمات التي تعيشها الأنظمة السياسية في البلدان العربية، راجع، حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص: 96.

المطلب الثاني: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاسها على وضعية الأقليات

يثير مفهوم الشرعية قدراً واضحاً من الإختلاف والإلتباس بين المفكرين والباحثين، فهي على وجه الخصوص مشكلة مربكة عند الجميع، وهي تحتاج إلى الاطلاع أكثر على التأصيل المفاهيمي، فعلاوة على الإشكاليات التي يثيرها المفهوم، فإن إشكاليات أكبر تثار عند ارتباطه بالأنظمة السياسية العربية، والحديث بالتالي عن مصادر الشرعية لهذه الأنظمة، وما في ذلك من ارتباط وثيق بمطالب الجماعات الأقلوية التي تعتبر نفسها مهمشة في الدولة، نتيجة طبيعة هذه الأنظمة وعدم شرعية بعضها.

الفرع الأول: حول مفهوم الشرعية ومصادرها

في عصرنا الحديث، ظهر مفهوم الشرعية من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع ومحاولاتهم لتحديد مصادر الحكم، وطبيعة ونتائج مواقف الناس تجاه حكوماتهم ومؤسساتهم السياسية، وقد سبر عدد من المنظرين أغوار مفهوم الشرعية، وعلى الرغم من أنهم يختلفون في اتجاه تحليلهم، إلا أنهم جميعاً يتفقون في التحليل النهائي، على أن قبول مواطني دولة ما غير القسري (الطوعي) بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية.[1]

أولاً: مفهوم الشرعية حسب آراء كبار المفكرين.

حيث يرى "ماكس فيبر" Max Weber، والذي يعد من الرواد الأوائل الذين أخذوا بهذه التسمية، أن الشرعية بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة مطلقة، أو بسبب قيامه بطرق وأساليب تعد قانونية أو شرعية مقبولة، هذا يعني أنه يعرف ثلاثة أنواع من الشرعية: التقليدية، والكاريزمية، والشرعية العقلانية، ويكون الولاء والإلتزام في النوعين الأول والثاني إلى شخص (رئيس تقليدي، أو زعيم بطل، أو زعيم روحي)، أما في النوع

---

[1]- هذا المفهوم للشرعية يتقابل مع مفهوم البيعة في التراث الإسلامي، فالبيعة كما يقول "ابن خلدون" هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وبأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد. راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2003، ص: 11.

الثالث، فتكون الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية التي تحمل الطابع الفردي، والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرفة في سياق قبول المجتمع بحكومته وزعمائه.[1]

وينشأ عن هذا التحديد أن الشرعية تساهم في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين، وتقود هذه الحالة أيضاً إلى استقرار المجتمع بالكامل ما دام مفهوم الشرعية كما أشاعه "ماكس فيبر" يرجع في آخر تحليل إلى واقع الرضى الفعلي وليس إلى الإكراه.

ويوجز "هوبرت كيلمان" H.K.Kelman تعريفه للحكومة الشرعية بقوله: "عندما يتم القبول بالحكومة كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها في حقل معين وضمن حدود محددة، وهكذا عندما تتقدم إدارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما، يقبل بها المواطنون سواء أحبوا ذلك أم لا، وقد يقتنع مواطن فرد أو لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمساً أو غير متحمس لتنفيذه، وقد يكون في الواقع شديد الإستياء منه، ومع ذلك فإنه يستجيب برضى مع المطلب دون أن يشعر أنه أكره على ذلك، ويعتبر أن واجبه أن يقوم بذلك".[2]

وقد ركز باحثون آخرون على عناصر أخرى غير التي ذكرت، فالشرعية في تعريف بعضهم هي حالة أخلاقية تخدم الظرف الراهن، فضلاً عن ذلك، فإن الشرعية حالة دفاعية، فعند محاولة صاحب سلطة أن يعطي لوجوده وحكمه صفة

---

[1]- وهكذا يذهب "ماكس فيبر" إلى أن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون لا يضفون الشرعية على نظام الحكم، أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء أكانت دينية أم دنيوية، روحية أو عقلانية. راجع، محمد بن المختار الشنقيطي، النظام الرسمي العربي بين شرعية البناء وفاعلية الأداء. مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات في موقعه على شبكة الإنترنت: بتاريخ 2009/04/01: www.aljazeera.net/NR/exeres.

[2]- ويذهب "مورس ديفرجيه" M.Duverger إلى القول: "إن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية، من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات، يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان"، إن هذا التعريف للشرعية بالمعنى الذي يصوغه "ديفرجيه"، يكمن في تضمنه الموافقة العامة أو القبول العام الاختياري والعميق، وليس ذلك القبول الذي يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية، هي الضغط والإكراه والقول إن الحكومة شرعية لا يعني أنها حكومة صالحة وتحقق الصالح العام، بل يعني فقط كون المواطنين المحكومين يعدونها ذات سلطات شرعية دستورية. أما "هدسون" فيرى أن الفرد قد يقبل بأن يطيع السلطان وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمتطلباتها أمور محقة ومقنعة. راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص: 16.

شرعية، فهو يحاول إزالة الشكوك مهما كانت مرتبطة في جوهر وجوده، وقد تكون هذه الشكوك شكوكاً داخلية أو خارجية، إن المشكلة الرئيسية تكمن في أن هناك مطلباً ملحاً لاستبعاد تلك الشكوك.[1]

إن شرعية النظام السياسي ظاهرة نسبية، لأنه لا يمكن أن يكون هناك إجماع على شرعية النظام القائم، إلا أن هذا لا يعني أن السلطة تقوم على القوة بالنسبة إلى الجزء الذي ينكر عليها صفة الشرعية، وإنما يعني أن النظام السياسي يمكنه الحكم بمقدار ما تكون قاعدته الشعبية من الاتساع، بحيث يكون عدد المعارضين له قليلاً، مما يجعل تأثيرهم في النظام ضئيلاً بالقدر الذي يمكن تجاوزه.

تأسيساً على ما تقدم، فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه بإيجاز، في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا والقبول التي قد يبديها المواطنون بشتى انتماءاتهم الإثنية والدينية واللغوية، إزاء النظام وممارسة السلطة، فهي القاعدة النابعة من ضمير الناس وقناعاتهم وتأييدهم، ومن ثم فإنها تمثل قاعدة أقوى وأمتن للسلطتين، أي قاعدة قانونية، فالرضا عامل نفسي، وقيمة معنوية لا تترتب إلا بناء على تفاعل إيجابي بين المواطنين والسلطة، وتحقيق ذلك يفترض أمرين متكاملين هما:

• الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بأغلبيته، أما إذا كانت السلطة تمثل تعبيراً عن مصالح ضيقة، أو فئة معينة سواء كانت إثنية أو دينية أو لغوية، فإن ذلك يترتب عليه إنشطار في قاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فئوية أو نخبوية.

• الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة، وليس مجرد الوعود أو الخطب الحماسية، والحديث عن الممارسة الفعلية، هو ذلك الحديث الدائر في أوساط الرأي العام دائماً، سراً أو علناً وهو الذي يمثل الحركة الخفية.[2]

وبالفعل، فإن ربط فكرة الرضا بفكرة تساوي حق كل فرد في المشاركة في الممارسة السياسية – ممارسة السلطة - هو الذي سمح بالخصوص باتخاذ

---

[1]- للمزيد حول تعريف الشرعية، راجع، رجاء ناجي مكاوي، مدخل للعلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار السلام، الرباط، 2004، ص: 66 وما بعدها.

[2]- راجع، سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في مؤلف جماعي تحت عنوان، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص: 210.

النظرية الديمقراطية الحديثة، شكلاً واضحاً وشمولياً، فما كان لعدة قرون أمراً بديهياً مقبولاً ولا خطر فيه، وهو أن الناس متساوون من حيث المبدأ وعلى اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، وأن الرضا هو الطريقة الوحيدة المؤكدة لإسباغ الشرعية على النظام والسلطة، قد تحول إلى نظرية جديدة للقانون والدولة، بحيث صار الحكم المستند إلى الرضا هو الحكم الشرعي الوحيد، لأنه وحده الذي يعترف بالحقوق الأساسية للإنسان، والمجتمع بكافة تشكيلاته.

ثانياً: مصادر الشرعية.

تجسد سلطة أي دولة أو نظام إرادة إنسانية تسمو على الإرادات الإنسانية الأخرى التي توجد في إقليم معين وفي مدة زمنية معينة، فكيف يكون لها الحق في أن تصدر الأوامر ويكون من واجب الإرادات الأخرى الطاعة لهذه الأوامر؟

هذه المشكلة شغلت الفكر الإنساني منذ بدأ الإهتمام بالمسائل الإجتماعية والسياسية، ومع ذلك فهي غير قابلة لحل بشري، لأنه لا يمكن لأحد أن يفسر من الناحية الإنسانية كيف أن إرادة إنسانية يمكن أن تعلو أو تسمو على إرادة إنسانية أخرى.[1]

إن الشرعية تكمن في المصدر، والمصدر يعد شرعياً، وتغير المصدر المقبول للشرعية في نظر أفراد المجتمع يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة، دينية واجتماعية واقتصادية وقيمية، وفلسفية، فثقافة كل قطر أو مجتمع، أو التباين في ذلك بالنسبة إلى المجتمعات، يحتم تباعاً التباين في أسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لوظائفها، إذاً. فإن الثقافة السياسية- الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة وأساس لمصدرها.[2]

---

[1]- إن هناك اختلافاً في المصادر التي يستمد منها الحكام أو القابضون على السلطة، في تميز سلطتهم ويلتمسون فيها تبريراً لقوتهم، فقد تكون قانون الطبيعة أو أوامر إلهية أو أفكاراً مثالية، أو عادات قديمة، أو طقوساً أو رموزاً من التقاليد أو حادثة عظيمة في الماضي، ومثل هذا التأسيس يقوم عليه النظام السياسي في جميع هذه الحالات، لأن الشرعية تستمد من أمور وأشياء خارج نطاق العمل البشري أو على الأقل ليست من صنع هؤلاء الذين يتمتعون بالقوة ويمارسون السلطة في المجتمع. راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 43.

[2]- راجع، رجاء ناجي مكاوي، مدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق، ص: 67.

وفي تنميط "ماكس فيبر" لمصادر الشرعية، نجدها بالنسبة إليه، يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي: التراث والتقاليد "السلطة التقليدية" - الزعامة الملهمة "السلطة الكاريزمية" - العقلانية القانونية "السلطة القانونية".[1]

فالفلسفة التقليدية تقوم لديه وتستمد شرعيتها في المجتمعات التقليدية على أساس مميز من الاعتقاد في مبلغ قوة وقدسية العادات والأعراف السائدة، ويرتبط هذا النمط من السلطة بالمجتمعات الشرقية. وعرفته أيضاً أوروبا في العصور الوسطي، فالمعتقدات التي وجدت منذ زمن طويل، وشكلت قواعد سائدة هي التي تضفي الشرعية على الحكام التقليديين وتؤكد هيمنتهم وتميز مكانتهم، ويكون للقائد والزعيم في ظل هذا النمط من السلطة شخصية مطلقة تصل إلى حد الإستبداد، ويدين له أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء، كما تحدد أيضاً حقوق وحريات كل من الحكام والمحكومين، وتقرن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية، ويعتمد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وغالباً ما تعبر هذه الأوامر عن الرغبات الشخصية للقائد أو الزعيم، ولذلك تتسم بالطابع التحكمي، وإن كان في حدود التقاليد والعادات المقبولة، أما ولاء الأفراد وطاعتهم، فيرجع إلى احترامهم للمكانة التقليدية، أي قبولهم وقناعتهم بشرعية أولئك الذين يمارسون السلطة التقليدية.[2]

أما السلطة الملهمة "الكاريزما"، فقد لاحظ "ماكس فيبر" أن الكاريزما مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية،

---

[1]- راجع، أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى 2006، ص: 244.

[2]- ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية، هي:

- النمط الأبوي: ويسود في المجتمعات التقليدية البدائية، حيث يصير أساس ومصدر تعامل صاحب السلطة مع أعضاء المجتمع وهو المنطق الأبوي في التعامل مع الأبناء، أي السلطة المطلقة وحق الأمر والنهي، والتوجيه من جانب الأب، والطاعة العمياء والالتزام، من دون مناقشة من جانب الأبناء، وتكون العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة لا تتخللها أي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

- النمط الدعوي القبلي العشائري: ويغلف علاقة القائد أو الزعيم بأفراد المجتمع طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها، وتنساب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين الموالين والخاضعين للقائد الذي يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين، وذلك لاحتكاره وإدارته الثروة في المجتمع.

- النمط الإقطاعي: وهو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا. راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 50.

وتقوم هذه السلطة على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية لزعيم ما.[1] وعليه تصبح شرعية السلطة والنظام السياسي، مرتبطة بالإنجازات والأعمال الباهرة للزعيم، وإلا فإن إخفاقه يؤدي إلى زعزعة ثقة المجتمع به، وخلق حالة من عدم الإستقرار السياسي، ومن ثم الصراع السياسي على صعيد النظام.

وتقوم السلطة العقلانية- القانونية، على أساس عقلي رشيد مصدره الإعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية غير شخصية، أي أن هناك إعتقاداً رسمياً في تفوق بناء معين من المعايير القانونية، أياً كان محتوى هذه القواعد، كما أن مصدر هذه السلطة أيضاً هو إعطاء القابضين عليها الحق في إصدار الأوامر بهدف إتباعها والمحافظة عليها.[2]

***أسباب ضعف الشرعية أو فقدانها:**

من أجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية أو وضعها موضع التساؤل من قبل المجتمع، لا بد من تحديد مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك، وهي:

1- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية، ومن ثم يمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو السياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية.

2- إن إشكالية الشرعية لدى البعض الآخر هي أزمة تغيير، والكشف عنها يتم في البحث عن طبيعة التغيير في المجتمع، فهي غالباً ما تحدث في فترات التحول في

---

[1]- حيث ترتبط هذه الشخصية بزعيم بطل مهاب تاريخي وصاحب رسالة، له فضائل وخصال يعدها أعضاء المجتمع خارقة، ويقرن وجوده أحياناً، أو هكذا يراد بمساندة قوة عليا (غيبة أو إلهية)، وأحياناً يوصف بأنه مبعوث العناية الربانية، وقد ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين، سواء من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية، وفي هذا النمط يصير أساس شرعية السلطة هو اعتقاد الجماهير وإيمانها بالقائد، وإيمانه بنفسه بما يتصف به من خصال وسمات فريدة، ومن هنا ترتبط السلطة ارتباطاً وثيقاً بشخص القائد الذي لا يتقيد بأي قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرفية متوارثة، ويعتمد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه. راجع، سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، أبريل 1984، ص: 102.

[2]- راجع، "أحمد سعيد" الأغا، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية، مرجع سابق، ص: 71.

البنيان الإجتماعي برمته، وتعرض مكانة البنى التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.

3- إن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر إذا ما انهارت فاعليته لمدة طويلة، أو تكرر انهيارها أكثر من مرة، كما هو الحال في البلدان المتخلفة، حيث كثيراً ما تأتي أزمة الشرعية فيها، من عجز سلطاتها عن إثُبات فعاليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد، وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطوير.

4- انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها، إذ كثيراً ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام والسلطة، في نظر أفراد المجتمع، نتيجة لهذا السبب، وغالباً ما يقرن ذلك بعدم قدرة السلطة ونظامها السياسي على إدارة وتحقيق وظائف النظام، وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطن بالسلطة، على اعتبار أن الشرعية في بعض جوانبها تعبر عن موقف مؤيد، وعن علاقة نفسية رضائية يحملها الناس تجاه من يمارسون السلطة، وعن شعورهم بقدرة وفاعلية النظام في تحقيق أهداف المجتمع.[1]

5- عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع، وهنا يكون التفاوت واللامساواة إذا ما بلغ درجة من الشدة، السبب المباشر في حدوث أزمة الشرعية للسلطة والنظام، فحيثما تمارس الأنظمة السياسية التمييز بين المواطنين أمكن القول بأن النظام تعززه الشرعية تجاه من يمارس ضدهم التمييز، فبقدر ما تكون الشرعية هي مسألة ولاء الناس تجاه السلطة والنظام، مقابل التزام الحاكم بالعمل وفق كيفية معينة، فإن أي إخلال من قبل الحاكم سوف يحل المحكوم من التزامه تجاهه، وبذلك فإن الشرعية تفقد أساسها الذي تقوم عليه، وهو رضا الناس تجاه حكامهم، ومن لا

---

[1]- فهناك الكثير من العوامل الموضوعية والذاتية التي تفرض نفسها على السلطة أو تدفعها نحو ذلك أو ليس لها القدرة على دفعها، ومن أمثلة العوامل الموضوعية دخول الحرب وخسارتها، ومهما تكن تبريرات ذلك، فالناس ينظرون إلى حكومتهم قد هزت إما بسبب عدم وجوب ذهابها إلى الحرب منذ البداية، أو بسبب عدم قدرتها وفاعليتها في إدارة الحرب، ومن تم حالها في الحالتين واضح، ينم عن ضعف وعن عدم تقدير الأمور، وفي هذا السياق يمكن أن تضاف أيضاً الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة، التي قد تتأثر بها قطاعات واسعة من أفراد المجتمع، الأمر الذي يكسر هيبة السلطات والنظام ويثير حالة من النفور وعدم التفاعل معها، أما العوامل الذاتية، فتأتي بسبب عدم كفاءة أو قدرة السلطة والنظام، أو أجهزتهما المختلفة، على مواجهة ما قد يعترضهما من مشاكل ملحة، سواء ما يتعلق منها ببعض المشاكل الاجتماعية والسياسية والانشقاقات العرقية أو اللغوية أو الدينية، وهذه كثيراً ما تحصل في المجتمعات ذات التعدد القومي أو العرقي أو الطائفي، الأمر الذي يثير الشك والتساؤل حول السلطة والنظام وجدوى بقائهما. راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 52.

يعترف بشرعية نظام ما لا يجد في نفسه أي التزام تجاهه، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان السلطة من مقومات شرعيتها، وهي الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف.[1]

لذلك فإن كل نظام لا يأتي متفقاً وهذه التصورات التي يتبناها الناس عنه، أو لا تكون توجهاته متطابقة مع الصورة التي شكلتها الأفكار والأيديولوجيا التي طرحها، لا يمكن له أن يكتسب الشرعية، كما هو الحال مع الأنظمة الكولونيالية التي جاءت على أنقاض الأنظمة السياسية القديمة، بعدما كانت هذه الأخيرة متمتعة بقدر من الموافقة عليها والرضا بها لعدة أجيال.

يأتي الهدف من وراء طرح مفهوم الشرعية وبالتفصيل، إلى ارتباطه الوثيق بطبيعة الأنظمة السياسية، والتي يدور الحديث عنها كثيراً فيما يتعلق بطبيعة ممارستها السياسية داخل إطار الدولة تجاه الأفراد عامة ومجتمع الأقليات بصفة خاصة، فالمبدأ العام يقتضي من الدولة أن تكون ممارستها متساوية تجاه جميع أفراد الشعب، وبالطريقة السليمة والشرعية كما سبق تفصيله.

حيث أن أي ميل أو انحراف عن هذه الممارسة قد يزيد من حدة تصرفات الأطراف المناوئة لهذا النظام وانتقادهم له، وجلب الضغط الخارجي والذي يصل لدرجة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، إما بالحصار أو بالتحرك العسكري.

وبطبيعة الحال، فإن الأطراف الداخلية التي سوف تتبنى هذه التحركات هي الجماعات التي تشعر بنوع من التهميش من قبل النظام السياسي، وهي غالباً ما تكون فئة الأقليات على تنوعها القومي واللغوي والديني حسب الطبيعة المختلفة عنها للنظام السياسي.

لذاك فإن أول إشكال سوف يحرك ويغري الأقليات بالمتابعة تجاه النظام السياسي هو التشكيك بشرعيته، ومن ثم انتظار رد فعل هذا النظام والذي غالباً ما يكون قمعياً، هذا إذا ما كنا بصدد الحديث عن أنظمة الحكم السياسية العربية.

الفرع الثاني: مصادر الشرعية لأنظمة الحكم السياسية العربية

من حيث المنشأ مثلت وتمثل أنظمة الحكم السياسية العربية، حالة من التناقض بين موقفين كونها تزعم تمثيلها للهوية العربية الإسلامية والطموحات المتصلة بها من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة معايشتها للحقائق السياسية الواقعية

[1]- راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 53 وما بعدها.

التي يزخر بها الواقع العربي، من دون الإفصاح عن رغبتها في التنازل عن أحد هذين الموقفين لمصلحة الآخر، هذا عدا كونها تمثل خلطاً عشوائياً لمظاهر الحداثة مع الثقافة التقليدية العربية ــ الإسلامية.

أما عن شرعية هذه الأنظمة، فهي كما يقول عنها "هدسون" في فرضيته (إن مسألة الحكم المركزي في العالم العربي، هي مسألة الشرعية السياسية ... إن النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي لا غنى عنه، هو السبب الأكبر للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية، وللسمة الإستبدادية وغير المستقرة للحكومات العربية القائمة)، فهي في واقع الحال لا تستند في معظم الأحوال إلى مصادر الشرعية، كما حددها "ماكس فيبر"، كالتقاليد والزعامة الملهمة والعقلانية، والكفاءة والفعالية، ولكنها تدعيها جميعاً، والحال أن الشرعية يجب أن تقوم على نوع من الثقافة السياسية، والوعي الجمعي الوطني، الذي يدخل في قناعة الفرد، ليس فقط قبوله للسلطة العليا للحكم، ولا حتى رضاه عن سلوكه السياسي، وإنما يرى فيه تجسيداً لهويته ولمبادئه الخاصة.[1]

إلا أن النظر إلى طبيعة الأنظمة السياسية في الدول العربية، يوحي بأن هذه الأنظمة استمدت شرعيتها من المصادر التالية:

أولاً: المصدر التقليدي

فبعد حصول البلدان العربية على استقلالها أهملت السلطة الشرعية، مستندة على المصدر التقليدي الديني، محولة هذه الشرعية إلى شرعية يتم توريثها وأساسها الكاريزما الملهمة، ورغم عدم كفاية هذه المصادر لشرعية الأنظمة القائمة، فقد ظلت غير كافية لملء فراغ الشرعية، خاصة بعد انهيار الخلافة العثمانية.

وبعد تحرر البلدان العربية من نير الاستعمار، فقد تولت نخباً الحكم كان للاستعمار دور في وصولها إلى سدة الحكم، وإمدادها بأسباب الحياة الأمنية والمادية، محققة في الوقت نفسه مصالحها أولاً ومصالح النخب ثانياً، واليوم تعتمد الأنظمة الملكية العربية في شرعيتها إما على البعد الديني الإسلامي، أو البعد القبائلي العشائري أو على البعدين معاً، حيث أن في كلا البعدين تبرز مسألة

[1]- راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية، مرجع سابق، ص: 61.

التهميش والاضطهاد للجماعات الأخرى على الصعيد الديني أو على الصعيد العرقي.[1]

ثانياً: الكاريزما Charisma

يعتبر المصدر الثاني للشرعية، الشخصية الكاريزمية أو الشخصية التاريخية، فقد كان نتيجة لقصور اعتماد النظام السياسي العربي على مصدر قوي للشرعية أن اعتمد الحاكم على شخصه كمصدر للشرعية، مثل الزعيم المصري "جمال عبد الناصر" خاصة بعد تأميم قناة السويس وبنائه للسد العالي، إذ كان أساس تأييد هذا الزعيم وقبوله هو الإعجاب بإنجازاته وصفاته، وقيامه على مشاريع الوحدة العربية بشكل تم إطلاق معها شعارات تعزز القومية العربية.

ثالثاً: العقلانية القانونية Legal-rational

فهي المصدر المغيب عن شرعية الأنظمة العربية، والتي تقوم على مجموع المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تنظم عمل وتضبط سير العملية السياسية، وهذا المصدر يقوم على تحديد حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكومين تجاه الآخر، ويعبر عن هذه الشرعية اليوم ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية Libera Democracy، ولما لم تحصل الأنظمة السياسية العربية على شرعيتها بالأساليب الديمقراطية، فقد ظلت هذه الأنظمة مغلقة متقوقعة على نفسها وعلى تقليديتها، ساعية نحو إقصاء أي حراك ديمقراطي، فأساس وجودها قائم على التسلط والتفرد.[2]

حيث بدت العلاقة بين الأنظمة السياسية العربية وبين شعوبها، تقوم على الشك والذعر، وقد عملت الأنظمة على إحاطة نفسها بالأجهزة الأمنية والجيوش

---

[1]- فالنظامين الأردني والمغربي يستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أصل بنت الرسول "محمد عليه الصلاة والسلام"، والسعودية وعمان تستند إلى المذهب الحنبلي والوهابي والمذهب الخارجي الإباضي، أما بقية الأنظمة الملكية فتعتمد في شرعيتها على القبيلة والعشائرية. راجع، سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مرجع سابق، ص: 403.

[2]- وفي هذا الشأن يرى "ماكس فيبر" أن امتلاك أي نظام سياسي للقوة والقدرة لا تكفي لتحقيق استقراره فترة طويلة، لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم قلقة وغير مستقرة، ومصدر ضعف للنظام القائم، حتى يستطيع هذا النظام إقناع المحكومين بحقه في الحكم وبتمتعه بالكفاءة التي تضمن له أن ينوب عن الجماهير، فمتى اقتنع الشعب بكفاءة السلطة القائمة وأحقيتها في الحكم بلغ النظام جوهر الشرعية، هذه الشرعية التي تعد أساس استمرار النظام. راجع، بسيوني إبراهيم حمادة، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأولويات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996، ص: 54.

وقوات الحرس الخاصة، منفقة عليها ما يتجاوز الإنفاق على مشاريع التنمية والتحديث لشعوبها، ناهيك عن أجهزة المخابرات المزودة بأحدث التقنيات، والمعتمدة على العون الخارجي، من خلال إقامة صداقات لتكون السند والمساعد عند اللزوم.[1]

فقد أشارت البيانات المعتمدة من منظمة اليونسكو إلى أن الإنفاق العربي على قطاع العسكر والجيش كان مكلفاً جداً، مقابل الإنفاق المتواضع على مجالات التعليم والبحث العلمي والمؤسسة الإعلامية، والتي من شأنها النهوض بالزاد المعرفي التنموي للمواطن داخل البلاد العربية وإثرائه.[2]

وهكذا فغياب الشرعية خلق هاجس الخوف والترقب من ثورات ضد النظام بشكل يهدد وجوده واستمراريته، فما كان من النظام إلا الإهتمام بهذه القطاعات والإستثمار فيها بعيداً عن مجالات التنمية والتحديث والإهتمام بالمناطق المهمشة، والتي غالباً ما يعاني سكانها وفي معظمهم الأقليات من نقص كبير في أبسط مقومات الحياة.

فقد يصادق الشعب على شرعية النظام لأي سبب من الأسباب الواردة في مصادر الشرعية المشار إليها، إلا أنه ومع مرور الأيام سيغير رأيه وموقفه، وهذا الأمر يؤكده وعي المواطن في الدول العربية، وإدراكه لحقيقة ما يجري حوله، بعد أن ساهمت ثورة الاتصال والمعلوماتية في الاطلاع على الأخبار والأفكار والآراء التي لطالما حجبها النظام السياسي، ووضع السواتر أمام الوصول إليها، ليبقى المواطن داخل البلاد العربية بعيداً عن المعلومة التي من شأنها بناء رأي عام مستقل وحر، بشكل أسهمت معه بانعدام الثقة بين الشعب على كافة مشاربه والنظام، وتراجع الاهتمام بما كان يبثه النظام من دعايات وشعارات رنانة أثبتت زيفها، وحقيقة نواياها التي تعمل لخدمة النظام لا لخدمة المصلحة العامة.[3]

---

[1]- راجع، بسام محمد حسين، حال الديمقراطية في البلدان العربية، وجهة نظر مسئول عربي سابق، مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية على شبكة الإنترنت بتاريخ 2004/2/1 على الرابط الإلكتروني التالي: www.annabaa.org/nbaanews/32/036.html.

[2]- راجع، اليونسكو، فارق شاسع في الإنفاق على العلوم والدفاع في العالم العربي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة العرب اليوم على شبكة الإنترنت بتاريخ 2010/11/11 www.arabstoday.net.

[3]- لهذا فقد عملت هذه الأنظمة المهزوزة الشرعية على إتباع "سياسة الاستراتيجية الوقائية"، من خلال اعتمادها على: قوة عسكرية كبيرة لقمع من يعارض النظام أو يحاول تغييره، ونشر أيديولوجيا مقبولة

إذن، هناك ما يشبه الإجماع على أن الدولة العربية تعيش أزمة على مستوى تثبيت نظام الحكم المختلف حول شرعيته، هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات وبخاصة الدول الأطراف ذات التنوع الإثني الكبير، بمزيد من التفكك أو الضم أو الزوال من الخريطة السياسية الإقليمية خلال العقود المقبلة.

فالدولة العربية المعاصرة لا تأخذ في اعتبارها كثيراً المصالح المشروعة للتكوينات الإجتماعية الرئيسية في أقطارها، وازدياد عمق الفجوة بين المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، فهي لم تكن محور تكوين العلاقات الاجتماعية، أي التعبير عن المجتمع المدني وتأسيسه في الوقت نفسه، وإنما كانت مجرد وسيط خارجي لتحقيق المصالحة داخل الفرد، بين الولاء المحلي المشخص، والولاء الجماعي للأمة.[1]

إن ما أردنا تبيانه بالتحديد من خلال هذا الشرح المفصل لطبيعة الأنظمة السياسية العربية ومدى شرعية بعضها، هو مدى انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع بشكل عام، والأقليات تحديداً، كون ممارسات النظام تتراوح بين الممارسة الديمقراطية من عدمها تجاه مطالب مجتمع الأقلية، والتي غالباً ما تدور حول الاعتراف بلغتها وثقافتها، وعدم التمييز بينها وبين عامة الشعب، على اعتبار أن معظم الأنظمة السياسية العربية تنطلق في رؤيتها للتعامل مع الأقليات داخلها على اعتبارها يمكن أن تشكل تهديداً للسيادة ولمصالح الدولة العليا، من خلال ربط الاتصال بالخارج، والذي غالباً ما يتم اللجوء إليه من قبل الأقليات، للمساهمة في الضغط على النظام السياسي، لتلبية بعض مطالب الأقليات.

لذلك فإن الشرعية بمفهومها العام والشامل يجب أن تتوفر في جميع الأنظمة السياسية في البلدان العربية، كون ذلك يضمن الحد الأدنى من الحقوق الكاملة للمواطنين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية والسياسية والاجتماعية، فالممارسة الديمقراطية للحكم هي نتاج خالص لكون هذا النظام أو ذاك يستند في حكمه على مبادئ الشرعية التي تخوله بطبيعة الحال الاستمرارية في الحكم من

جماهيرياً، ولو من حيث الشكل الخارجي، والاعتماد على الاتصال ووسائله كأداة من أدوات النظام تروج لشرعيته، والاعتماد على العون الخارجي الداعم لشرعيتها واستمراريتها والاحتماء به. للمزيد من الإيضاح، راجع، أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مرجع سابق، ص: 268.

[1]- راجع، خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص: 70

خلال الالتفاف الشعبي حوله. إن خلاف ذلك من شأنه خلق إشكاليات عدة في العلاقة بين الأقليات والنظم السياسية العربية.

المبحث الثاني: علاقة الأقليات بالنظم السياسية العربية: إشكاليات عديدة

إن الهدف من هذا المبحث هو استكشاف الدور الذي تمارسه الكثير من النظم السياسية العربية، عبر ممارستها المختلفة في الإبقاء على الإشكالية مع الأقليات مستمرة، دون العمل الجدي لخلق حلول ومتطلبات للتوافق، وإنهاء بؤر التوتر الناجمة على العلاقة الإشكالية بين الطرفين، وقد تمثلت أهم هذه الإشكاليات، في أزمة بناء الدولة الحديثة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أزمة عدم الاندماج أو التكامل الوطني التي يعانيها المجتمع العربي، وما يترتب عليها من بروز أزمة الهوية.

المطلب الأول: أزمة بناء الدولة الحديثة وانعكاسها على وضعية الأقليات

اعتبرت إشكالية بناء الدولة الحديثة في المنطقة العربية بعد موجة الاستقلال، أهم الإشكاليات التي ارتبطت بموضوع العلاقة بين النظم السياسية العربية والأقليات، كون ذلك التشكيل قام بالأساس على اعتبارات أيديولوجية وثورية في الغالب، نظراً لطبيعة المرحلة تلك، مما انعكس في بعض جوانبه على وضعية الأقليات وولائها التام للدولة في تشكلها الحديث.

الفرع الأول: الدولة العربية: أزمة الدولة الحديثة

تنطوي مسألة بناء الدولة الحديثة على عناصر عديدة، منها صياغة ثقافة سياسية، وإجماع وطني على الأساسيات، وتشييد المؤسسات النظامية (مثل الحكومة والشرطة والقضاء)، والهياكل الدستورية والقانونية، والدمج الاجتماعي والسياسي لكل الجماعات الأفقية والرأسية في إطار الدولة، وتعميق ولاء الأفراد بكيانها، واحترامهم لرموزها ومؤسساتها وهياكلها، وتنجح وتترسخ عملية بناء الدولة الحديثة كلما كانت النخبة السياسية الحاكمة متمتعة برضا أغلبية السكان، وشعورهم بأن من حق النخبة أن تحكم، وهو ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية باسم الشرعية (Legitimacy)، والتي سبق تفصيلها في المبحث الأول.

كما تنجح وتترسخ هذه العملية كلما كانت النخبة السياسية الحاكمة قادرة على حفظ الأمن الداخلي، والدفاع عن كيان الدولة ضد التهديد الخارجي، وإشباع

الحاجات الأساسية لمعظم السكان، وهو ما يصطلح عله باسم الفعالية أو الاقتدار (Effectivess).[1]

لقد مضى على إنشاء معظم الدول القطرية الحديثة المستقلة في المنطقة العربية ما يتراوح بين ثلاثة وسبعة عقود من الزمان، هذا إذا ما أخذنا بالمفهوم الرسمي للإستقلال، ولا يعني ذلك أن مجتمعات المنطقة بهذه الحداثة، كما لا يعني أنه لم تقم فيها دول من قبل، فبعض الأقطار العربية قد وجدت بها مؤسسة الدولة منذ آلاف السنين (مثل مصر)، أو منذ مئات السنين (مثل المغرب)، وبعضها قامت وانهارت ثم قامت فيها مؤسسة الدولة (مثل الدولة السعودية في الجزيرة العربية)، ولكن ما نقصده هنا هو الدولة القطرية الحديثة المستقلة، ورغم التفاوت بين هذه الدول القطرية في العديد من الجوانب– مثل التراث المؤسسي، وحجم السكان والمساحة، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي-، إلا أنها جميعاً كانت وما زالت تسعى إلى تكريس شرعيتها وفاعليتها، وقد تفاوت حظ هذه الأقطار من النجاح أو التعثر في هذا الصدد، وما يهمنا في عمليتي تكريس الشرعية وازدياد فاعلية الدولة القطرية في المنطقة العربية، هو إلى أي مدى أثر ذلك أو تأثر بمسألة الأقليات، وبخاصة الرئيسية منها؟[2]

يمكن القول أن معظم الدول القطرية لم تأخذ لا بهوية علمانية صافية، ولا بهوية دينية صافية، فإذا كانت الهويتان تمثلان طرفي نقيض من الناحية النظرية، فإن الدول العربية تقع على نقاط وسيطة بين هاتين الهويتين، حيث نجد أن معظم الدول القطرية تعرف نفسها في الدساتير والمواثيق الرسمية كأقطار عربية أو كجزء من الأمة العربية، ولكنها أيضاً تذكر أن الدين الرسمي لها هو الإسلام، أو أن الإسلام هو المصدر الرئيسي للتشريع، وباستعراض هذه الدساتير نجد أنها

---

[1]- يمكن الرجوع إلى، أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مرجع سابق، ص: 39.

[2]- فبد انهيار الحكم العثماني للعالم العربي، قامت قوى الاحتلال البريطانية والفرنسية بتقسيم العالم العربي إلى كيانات قطرية، لذا فعملية نشوء هذه الكيانات القطرية العربية تمت بشكل قسري، ولم يتم جعل الحدود السياسية للدول القطرية متجانسة مع الحدود الثقافية والاجتماعية أو العرقية أو القبلية أو العشائرية، بمعنى آخر استقطبت الدولة القطرية مجتمعات غير متجانسة بل متصارعة أحياناً عرقياً أو طائفياً أو عشائرياً أو مذهبياً، وهذا التكوين أو النشوء القسري لكيانات قطرية جعل الدول العربية القطرية في بعض الأحيان مرتعاً للصراعات عند توفر أجواء سياسية واجتماعية ـ اقتصادية تساعد على قيام هذه الصراعات. للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى، سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية على الانترنت، بتاريخ 2004/10/3 www.aljazera.net/NR/exers/91D09F22.

حاولت أن تجمع بين هاتين الهويتين في تعريف طبيعة الدولة أو النظام السياسي سواء كان شكلها ملكياً أو جمهورياً.

هذه الازدواجية للهويتين العلمانية القومية والدينية الإسلامية، لا تمثل مشكلة في بعض الأقطار الأكثر تجانساً من الناحية القومية والدينية (كالسعودية وقطر والأردن وليبيا مثلاً)، ولكنها تثير مشكلة حقيقية في الأقطار الأقل تجانساً والأكثر تنوعاً مثل (لبنان والعراق والسودان)، وبدرجة أقل في (المغرب والجزائر).

وليس مصادفة أن تشهد دولاً كلبنان والعراق والسودان ما بعد استقلالها فترات توتر ثم صراعاً مسلحاً حول المسألة الإثنية، سواء أخذت هذه المسألة الشكل الديني– الطائفي (لبنان)،[1] أو الشكل القومي الثقافي (العراق والسودان).[2]

وعادة ما تصل النخبة الحاكمة في معظم الأقطار العربية إلى السلطة، إما وراثياً (الأنظمة الملكية)، أو من خلال الإنقلابات العسكرية (الأنظمة الجمهورية)،[3] والملاحظ عموماً أن توتر العلاقات الإثنية أو انفجارها إلى صراع مسلح في العقود الأخيرة، كان من حظ الأقطار ذات الطبيعة الجمهورية (السودان-العراق-لبنان-سوريا)، فرغم أن مستوى الشرعية في النوعين من الأنظمة (الملكية والجمهورية) لا يختلف كثيراً من الناحية الكيفية، إلا أنه يبدو أن الأنظمة الملكية، ربما بحكم التقاليد الموروثة، هي الأكثر قدرة على احتواء تداعيات المسألة الإثنية،

---

[1]- وتتمثل هذه المواجهة في حرب دموية وصراع امتد منذ عام 1975 وحتى عام 1990، وتعود جذورها إلى الصراعات والتنازلات في فترة الاستعمار الفرنسي لسوريا ولبنان، وعادت لتثور بسبب التغير السكاني (الديموغرافي) في لبنان بين الطوائف اللبنانية، وخاصة بين الديانتين الإسلامية والمسيحية. للمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي، المعرفة، على شبكة الانترنت: www.marefa.org.

[2]- وقد وصل الأمر في العراق لدرجة قيام النظام العراقي السابق باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً للقضاء على الأكراد في شمال العراق وتمردهم سنة 1991، بالإضافة إلى عدة نزاعات مسلحة بين الجانبين خاصة عام 1974، وعام 1975. راجع للمزيد من التفصيل حول الصراعات المسلحة بين الكرد والعرب العراقيين، حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، مرجع سابق، ص: 370، وص: 379. وكذلك، بيرش بير بروجلو، اضطراب في الشرق الأوسط: الإمبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي، ترجمة، فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2002، ص: 120. أما بالنسبة للوضع في السودان فقد وصلت الصدامات المسلحة بين شمال مسلم وجنوب مسيحي أرواحي، إلى حد لا يمكن معه الإبقاء على سودان موحد، والذي آل في النهاية إلى تقسيم السودان إلى شمال وجنوب في يوليو 2011.

[3]- راجع، سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في الوطن العربي في سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص: 403.

أما في الأنظمة الجمهورية، فإن معظم النخب الحاكمة تأتي إلى السلطة بطرق في معظمها غير شرعية –تزوير أو انقلاب- وطبيعة هذا الطريق تفترض عادة لنجاحه السرية، وأن تكون بين جماعة من الأفراد بينهم الكثير من الثقة المتبادلة، وهو الأمر الذي قد يحصر هذه الدائرة بقصد أو بغير قصد في دائرة الإنتماء الإثني، وهذا يعني منطقياً وعملياً احتمالات استبعاد أبناء جماعات أخرى.[1]

فالطريق الإنقلابي للوصول إلى السلطة، هو في حد ذاته مدعاة لإثارة الشكوك في شرعية الإنقلابيين لدى بعض الجماعات الإثنية، وعدم مشاركة أبناء هذه الأخيرة في قيادة الإنقلابات يولد المزيد من الشكوك، ورغم أن الجماعة الإنقلابية، بعد نجاحها في الوصول إلى السلطة قد تحاول إشراك ممثلين لأبناء الجماعات الإثنية الأخرى في هذه السلطة، إلا أن ذلك يبقى شكلياً أو رمزياً، وعادة ما ينحصر في مناصب أقل أهمية من تلك التي يحتفظ بها أعضاء الجماعة الإنقلابية لأنفسهم، لذلك تظل شكوك أبناء الأقليات الأخرى حيالهم قائمة، وربما تتعمق، وهذا يعني في النهاية انتقاصاً من شرعية النخبة الحاكمة، سواء تم التعبير عن ذلك علناً أو ظل مكتوماً.

وفي بعض الحالات، كما في سوريا والعراق، تستند الجماعة الإنقلابية في وصولها إلى السلطة إلى أيديولوجية قومية علمانية أو من خلال حزب يجسد هذه الأيديولوجيا (حزب البعث العربي الاشتراكي)، ولكن ما دامت أغلبية الجماعة الإنقلابية من جماعة إثنية معينة (العرب السنة في العراق، والعلويين في سوريا منذ أواخر الستينيات)، فإن هذه الواجهة العلمانية لا تشفع ولا تجلب تأييداً أو ولاءاً حقيقياً لهم من أبناء الجماعات الإثنية الأخرى.

---

[1]- حيث نجد مثلاً أن الذين قاموا بالاستيلاء على السلطة من خلال الطريق الإنقلابي في السودان بين عامي 1958-1969 كانوا جميعاً من الضباط الشماليين العرب المسلمين، ولم يوجد بينهم ضابط جنوبي واحد (حيث الأقلية الزنجية غير المسلمة وغير العربية)، وكذلك الأمر في إنقلابات العراق (التي لم يكن بين الضباط فيها من هم من الأكراد)، وسوريا (حيث كان انقلاب صلاح جديد وحافظ الأسد يقومان على أكتاف قيادة من الأقلية العلوية)، ويمكن تجاوزاً اعتبار ما حدث في لبنان بمساعدة الانتداب الفرنسي عام 1920، انقلاباً لصالح الأقلية المسيحية المارونية، حيث لم تستشر أو توافق الأقليات المسلمة (أو المسيحية الأخرى) على تدابير خلق لبنان الكبير، وتكريس معظم السلطة في أيدي الأقلية المارونية، كذلك لم يكن بين أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو المصرية ضابط قبطي واحد. راجع، نبيل خليل خليل، ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2008، ص: 103.

الفرع الثاني: إنعكاس تشكل الدولة العربية على وضعية وولاء الأقليات

يتبين مما سبق أن مستوى الشرعية للدول والأنظمة العربية بعد تشكلها ونشوئها يتراوح بين ما قدمته تلك الأنظمة لمجتمعاتها وبين ما يجب تقديمه، على اعتبار أن الكثير من الإشكاليات التي تعاني منها الأقليات مع هذه النظم هو عدم الإعتراف بها أو تهميشها على أقل تقدير.

لذلك فإن عدم وجود الولاء أو انتقاصه من الأقليات تجاه النخبة الحاكمة، ينسحب إلى انعدام أو انتقاص الولاء نحو مؤسسة الدولة نفسها، وقد تبين ذلك بوضوح بين معظم طوائف لبنان نحو كيان الدولة اللبناني، كما تبين بين الأكراد تجاه الدولة العراقية، وبين قبائل جنوب السودان تجاه الدولة السودانية، بتعبير آخر هناك مستويات متعددة للشرعية، فهناك شرعية الدولة نفسها، وهناك شرعية النظام السياسي، (ملكي، جمهوري، إمبراطوري)، وهناك شرعية الحكومة أو النخبة الحاكمة، فقد لا تتمتع هذه الأخيرة بأي شرعية، دون أن ينتقص ذلك من ولاء المحكومين نحو شكل النظام السياسي، أو نحو كيان الدولة نفسها، ورغم التمييز بين هذه المستويات، إلا أنها تتفاعل مع بعضها البعض سلباً وإيجاباً، فالأغلبية الإثنية عادة ما تظل على ولائها لكيان الدولة، وربما أيضاً لشكل النظام السياسي، أما الأقليات الإثنية فهي قد تسحب ولائها من كيان الدولة نفسه، على فرض وجود هذا الولاء أصلاً.

ويتجسد ذلك عادة، في نزعة بعض هذه الأقليات الإثنية إلى الإنفصال وتكوين دولتهم المستقلة ــكما يتبين من حالة الأكراد وقبائل جنوب السودان- ولكن لا يمكن تصور مثلاً، هذه النزعة الإنفصالية لدى الأغلبية السنية في سوريا، مهما بلغ تبرمها أو عدم إضفائها للشرعية على النخبة العلوية الحاكمة (والتي تأتي من طائفة تمثل أقلية مذهبية لا تتجاوز 15 في المائة من السكان). ولكن العكس يمكن تصوره، أي أن سخط إحدى الأقليات على النخبة الحاكمة يمكن أن يؤدي إلى نزعة انفصالية، أي سحب الشرعية وبالتالي الولاء لكيان الدولة نفسه.[1]

[1]- وهذا ما يتبين تقريباً في لبنان، حيث الأقلية المارونية المهيمنة أثناء الحرب الأهلية وأنها على وشك أن تفقد معظم أو بعض ما تتمتع به من سلطة في الكيان اللبناني الكبير، أدى بها إلى المطالبة أو التلويح بالإنفصال والإستقلال، بجبل لبنان (الكيان اللبناني الصغير إلى ما قبل سنة 1920)، وهو المطلب أو التهديد الذي سمي أحياناً باسم "الكانتونات"، وأحياناً أخرى باسم "الكونفدرالية" أو "الفدرالية" أو

تجدر الإشارة إلى أن نزعة إحدى الأقليات إلى سحب ولائها من الدولة بسبب سخطها على النخبة الحاكمة، لا يحدث عادة إلا في المراحل المبكرة من عمليات بناء الدولة الحديثة، وهذا هو حال معظم الأقطار العربية والتي لم تبدأ فيها عمليات بناء الدولة القطرية الحديثة إلا في العقود الخمسة أو الستة الأخيرة، فكلما تكرست عملية بناء الدولة ومضت عليها حقبة طويلة، كلما كان من الصعب على أي أقلية إثنية مهما اشتد سخطها على النخبة الحاكمة أو على شكل النظام السياسي، أن تسحب ولاءها نحو كيان الدولة نفسه أو تنفصل عنه، وليست الدول العربية هي وحدها عرضة لهذا القانون التاريخي السوسيولوجي.[1]

إن وضعية الأقليات في الدول العربية تتأثر في عملية بناء الدولة العربية الحديثة من جراء عدة منطلقات:

1- مشكلة الهوية أو أساس الرابطة السياسية، وهو الأمر الذي يستبعد إما الأقليات الدينية (إذا كان أساس الرابطة السياسية هو الإسلام)، أو الأقليات القومية والثقافية (إذا كان أساس الرابطة السياسية هو العروبة).

2- مشكلة أوتوقراطية السلطة (سواء كانت جمهورية أم ملكية)، وهو الأمر الذي يجعل معيار مشاركة الأقليات فيها نهباً للمصادفة أو القلق أو الرمزية.

3- طريق الوصول إلى السلطة، والذي غالباً ما يكون طريقاً انقلابياً ينزع بطبيعته إلى استبعاد بعض الجماعات الإثنية.[2]

هذه الإعتبارات الثلاثة تسهم سلبياً في عرقلة بناء الدولة الحديثة، فهي تؤدي إلى تقليص أو سحب الشرعية من النخب الحاكمة من جانب الأقليات الإثنية التي لا تشعر بأنها شريكة حقيقية في السلطة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى تقليص أو سحب الولاء من النظام السياسي برمته تجاه كيان الدولة ذاته، والذي يأخذ صورة

"اللامركزية السياسية". راجع، نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية، مرجع اسبق، ص: 81.

[1]- فالمحاولات الإنفصالية لأقليات ساخطة على النخبة الحاكمة، قد حدثت في نيجيريا (إقليم بيافرا) وباكستان (بنغلادش) وإثيوبيا (إرتيريا) خلال العقود الأولى من تأسيس هذه الدول، كما حدثت المحاولة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الأول من استقلالها. راجع نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية، مرجع سابق، ص: 28.

[2]- للمزيد من الإيضاح راجع، دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص: 30.

الإنفصال أو المطالبة به، وتتجلى هذه الحالات بشكل درامي، في الأقطار العربية الأشد تنوعاً (مثل لبنان والعراق والسودان).

المسألة الأخرى من مناقشة وضعية الأقليات في عملية بناء الدولة القطرية الحديثة في الدول العربية، هو حجم الموارد المادية والبشرية التي تهدر نتيجة التوتر والصراع بين الأقليات والنظم الحاكمة، حيث يلاحظ من التمعن في هذا الجانب، أنه عندما يتحول التوتر الإثني إلى صراع مسلح، فإنه غالباً ما يصبح من نوع الصراعات الممتدة protracted Conflict.[1]

ففي الصراعات الإثنية المسلحة التي شهدتها الدول العربية منذ تأسيسها بالمفهوم القطري، لم يقل أي منها عن عشر سنوات (السودان، العراق، لبنان)، وهناك الصراع (السوري واليمني والليبي) والذي من الممكن أن يبقى فترة طويلة، نتيجة حجم الإشكاليات داخل هذه الأقطار، وهذا يبين الحجم الهائل من الطاقات البشرية والمادية التي استنزفتها هذه الصراعات وما زالت، ناهيك عن تعميق الشكوك والعداوات بكل تداعياتها النفسية.

فالنوع الأول من الخسائر (البشرية والمادية) يعني بلغة الاقتصاديين ثمن (الفرص الضائعة opportunity cost) التي كان من الممكن استثمارها في بناء مؤسسات الدولة وإشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية لأغلبية المواطنين، وهو الأمر الذي يجعل كيان الدولة ضعيفاً، وقابلاً للتحدي بواسطة جماعات أخرى في الداخل (إثنية أو غير إثنية)، وقابلاً للإختراق أو العدوان بواسطة قوى من الخارج (إقليمية أو دولية).[2]

أما الأضرار النفسية الهائلة وتداعياتها، من شكوك وعداوات وصور نمطية سلبية (Negative Stereotypes) بين الجماعات الإثنية المتصارعة، فثمنها الباهظ هو صعوبة إن لم يكن استحالة صياغة ثقافة سياسية، أي الإجماع على الحد

---

[1]- حيث يختلف الصراع الطائفي أو الإثني عن أي صراع آخر، فهو إن نشأ يكون قطرياً ومستديماً ولا يمكن السيطرة عليه بالأدوات الاجتماعية التقليدية المهيأة للتعامل مع أي نزاع آخر، لذلك فإن أفضل السبل في مواجهة خطر الطائفية والحروب الإثنية هو الوقاية والردع قبل نشوئه، ويتجلى ذلك من خلال العمل على منع الفرد اجتماعياً من المجاهرة بآرائه الطائفية، وإجباره على عدم الإفصاح عنها، حتى كونه أسلوباً غير ديمقراطي إلا أنه يبقى ضرورياً حيث يفرض إجماعاً اجتماعياً على رفض الطائفية والخجل منها. للمزيد، راجع، عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2000، ص: 146.

[2]- راجع، أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مرجع سابق، ص: 78.

الأدنى من القيم والمعايير، التي هي شرط لاستقرار كيان الدولة ونظامها السياسي في المستقبل، فحتى إذا حسم الصراع المسلح لصالح إحدى الجماعات الإثنية على غيرها، فإن هذه الأخيرة قد تذعن، ولكنها قد لا تقبل أو ترضى، وبالتالي تظل عملية بناء الدولة الحديثة معرضة لألغام موقوتة، وقد أثبتت النخب العربية الحاكمة مراراً، عدم إدراكها لهذا البعد النفسي المهم في الدول الأشد تنوعاً، وأغرتها وسائل القوة المادية أو استدرجت إلى محاولة حسم التوترات الإثنية من خلال صراع مسلح، فمن السهولة بمكان بدء الصراع المسلح، ولكن من الصعوبة احتواءه أو حسمه بسرعة في حروب الأقليات، وحتى إذا حسم، فإنه من الصعب التغلب على آثاره النفسية لسنوات طويلة.[1]

تنطوي المشكلات السياسية لمسألة الأقليات في الدول العربية على تعثر أو فشل القطرية في صياغة مقبولة للهوية، التي تأخذ في الحسبان التعددية الدينية أو الثقافية حيثما توجد، كما وتنطوي على تعثر صياغة مقبولة لمسالك الوصول إلى السلطة وحجمها، وإشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيها بصورة متكافئة، الأمرين في النهاية هما تجسيم لتعثر عملية الدمج السياسي، أفقياً وعمودياً للجماعات الإثنية في المجرى الرئيسي للمجتمع والدولة.

المطلب الثاني: أزمة عدم الاندماج والتكامل الوطني

"في فترة النهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح إلى بناء سلطة شعبية ووطنية، كان الميل شديداً لدى مختلف الأقليات إلى الإنصهار، وحدث الأمر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الإستعمار، إذ كان هذا الصراع يخلق نوعاً من الإجماع القومي يدعم الشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة، ضد الانتماءات الجزئية المتعددة، ولم تعد الانتماءات الفرعية تطفو إلى السطح بشكل عنيف إلا مع وصول هذا المشروع إلى الإخفاق، وعاد كل إلى قواعده التقليدية قليل الإيمان بالمستقبل وغير واثق به، وقد عمق إخفاق المشروع الوطني الإستقلالي هذا الشعور، ففقدت الأقلية أي مثال أعلى جديد، واضطرت إلى العودة للتشبث بالمثل الجزئية الماضية التي تضمن لها وحدها شيئاً من المناعة

[1]- راجع، مروة كريديه، هستيريا الحرب: الآثار النفسية للحروب، مقال منشور على موقع ديوان العرب على الانترنت، بتاريخ 2007/5/20 على الموقع الإلكتروني: www.diwanalarab.com

ضد الإنحلال والضياع وشيئاً من السلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها، أو التي أدركت أنها لا تعبر عنها".[1]

هكذا عبر الباحث "برهان غليون" عن الحالة العربية بعد مرحلة الاستقلال، وخاصة حالة إنماء الشعور المشترك بالهوية الوطنية وتعميق الوعي الوطني والثقافة السياسية المشتركة، والتي فشلت النظم السياسية العربية في تحقيقها.

فالفجوة التي بدأت تطبع ملامحها على الواقع السياسي في كثير من الأقطار العربية، أخذت تتمثل في التباعد بين الحاكمين والمحكومين، أو بالأحرى بين السلطة الحاكمة والجماهير بتفرعاتها الضيقة، وهو ما أفضى بالنهاية إلى تدني هيبة الدولة، وضعف مركزها كمؤسسة للحكم وكقوة عليا لتنظيم المجتمع، حيث بات الوعي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث متخلفاً في كثير من هذه البلدان، التي وإن دولاً في شكلها الخارجي، إلا أنها في داخلها وفي مواجهة مواطنيها لم يتأكد لديها ذلك المضمون تأكيداً حقيقياً.[2]

إن الإحساس بالوحدة بين الحكام والمحكومين لم يتضح ويتبلور إلى الحد الذي يقوي موقع الدولة في إطار المجتمع، فضعف الدولة واستنادها إلى الولاءات الضيقة ساهم إلى حد بعيد في إبقاء وتكريس مشكلة عدم الإندماج الوطني في كثير من الأقطار العربية.

الفرع الأول: مظاهر الأزمة

انصرفت معظم النظم العربية إلى تثبيت ركائز حكمها على أساس انتمائها الإثني، وحصرها للمشاركة السياسية في إطار من العلاقات الفرعية، وعدم اكتراثها بتنمية شعور وطني موحد بين الجماعات والأقاليم المختلفة، والتجائها إلى الأساليب والممارسات القمعية والسلطوية ضد الأقليات، مما جعل التناقض والتصادم الصفة التي تحكم علاقتها بهذه الأقليات، حيث لا تسلم هذه الأقليات بحق هذه النظم في ممارسة السلطة، ولا تسلم بشرعيتها، وتبتعد بالتالي عن التواصل مع قيمها وأهدافها، لذا فإن هذه الأقليات لا تتوانى عن استخدام وسائل العنف

[1]- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص: 76.
[2]- راجع، حسين علوان، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، السنة الخامسة، بغداد، 1994، ص: 103.

والتمرد ضد النظم العربية متى ما سنحت لها الفرصة بذلك، حيث يضرب لنا النظام السياسي في لبنان واليمن وسوريا مثالاً لأزمة الإندماج أو التكامل الوطني، بسبب التباعد القيمي الحاصل بين هذا النظام والأقليات أو الجماعات التي تضمها هذه الأقطار، حيث لا تقر معظم هذه الجماعات بالشرعية السياسية لهذا النظام في بعض الحالات، ولا تعترف له بالولاية والسلطان عليها.[1]

إن التباعد القيمي أو الثقافي بين الأقليات والنظام السياسي، يعد من أهم الأبعاد السياسية لأزمة عدم الاندماج أو التكامل الوطني في الدول العربية، وعليه فإن هذه الأزمة قد تأخذ أبعاداً أخرى، كالبعد السياسي المتمثل بقضية المشاركة أو التمثيل السياسي للأقليات، فقد أصبحت الممارسات القمعية ضد الحقوق والحريات السياسية، والتوجه نحو تبني أنظمة الحكم الأوتوقراطية ذات التوجه الفردي الإنعزالي، والمبنية على نظام الحزب الواحد السمة الأساسية لمعظم النظم العربية، كما بات واضحاً أن فرض القوانين الإستثنائية وحالات الطوارئ بدعوى المحافظة على الأمن والإستقرار والوحدة الوطنية، قد أصبحت من الأمور الطبيعية، في ظل تصاعد حالات القمع العنيف من قبل بعض النظم العربية، ورفض الإستجابة للمطالب التي تنادي بها بعض الأقليات لتحسين مشاركتها السياسية، وبما يتلاءم مع وزنها النسبي.[2]

حيث نجد أن هناك تمييزاً سياسياً ضد الأقليات، ومنعاً للمشاركة في الحياة السياسية، وحرمان لأبنائها من الدخول في بعض مجالات العمل السياسي، والتي غالباً ما تكون حكراً لأبناء الأغلبية أو الجماعة المسيطرة، كما هو الحال في السلك

---

[1]- فقد عبر ومنذ زمن طويل الرئيس اللبناني الأسبق "أمين الجميل" عن هذه الحالة، حينما أشار في أكتوبر 1983 إلى أنه (لا يتحكم في أكثر من عشرة كيلومترات مربعة من الأراضي اللبنانية)، حيث لا يفصح هذا التصريح عن ضعف وعجز النظام اللبناني في السيطرة على أراضيه فحسب، وإنما كذلك على انعدام ولاء وثقة معظم الجماعات اللبنانية بالنظام السياسي اللبناني، وبالتالي عدم اعترافها بشرعيته وحقه في أن يحكم، وأن يحصل على تأييدها ومساندتها، ورغم مرحلة الإستقرار النسبي التي تعيشها الساحة اللبنانية بين الفينة والأخرى إلا أن حالة التباعد القيمي أو الثقافي ما زالت قائمة، إذ أن ذهنية الميليشيات ما زالت تسيطر على الدولة ونظامها السياسي، رغم دمج بعض هذه الميليشيات بالقوى الأمنية اللبنانية وتحول معظم زعمائها إلى نواب ووزراء وموظفين كبار في الدولة. راجع، عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، رياض الريس للكتب و النشر، لندن، الطبعة الأولى 1994، ص: 159.

[2]- راجع، ذكي حنوش، حقوق الإنسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية، مجلة دراسات عربية، العدد (5-6)، السنة الثالثة والثلاثون، دار الطليعة، بيروت، آذار، 1997، ص: 12.

الدبلوماسي، أو القوات المسلحة أو أجهزة الأمن الأخرى، وهناك أيضاً البعد الجغرافي المتمثل بتركز أقليات أو جماعات معينة في مناطق جغرافية محددة.

فعلى سبيل المثال، يتركز الأكراد في شمال العراق، والقبائل النيلية في جنوب السودان، والأمازيغ في المغرب العربي، وفي ظل تفاقم مشكلات الإندماج الإقليمي الناجمة عن ضعف شبكات الإتصال والمواصلات في الكثير من الدول العربية، وعدم قدرة بعض النظم العربية في بسط سلطانها على كافة أقاليم الدولة تبرز مشكلة الأقليات.

يزداد الأمر تعقيداً حينما نجد أن مشكلة التكامل أو التفاوت الإقليمي تبنى في أحيان كثيرة على اختلافات إثنية، فالنظم الحاكمة في المركز أو العاصمة، حيث مركز السياسة والاقتصاد والمشاريع الخدمية الأخرى، غالباً ما تنتمي إلى جماعات تختلف إثنياً عن جماعات أو أقليات أخرى تنعزل في أقاليم بعيدة، وتتميز العلاقة بينها بالعداء والتوتر، حيث نجد الأقليات المنعزلة تعاني من التخلف والإهمال من حيث مستوى الخدمات المقدمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والخدمي.[1]

[1]- حيث يصطلح على هذه الحالة "التهميش"، فمفهوم التهميش والأقاليم المهمشة هو مفهوم علمي تطبيقي مرتبط بأطروحات ونظريات اجتماعية واقتصادية وسياسية، أهمها نظرية المركز والهامش periphery gore ومن أهم روادها "جون فريدمان وقونار ميردال وهيرشمان"، وتتركز هذه النظرية على أن الموارد الطبيعية في العالم موزعة توزيعاً غير منتظم، وأن الموارد المتاحة لأي مجتمع دائماً في أية مرحلة من مراحل تطورها، هي موارد تتميز بالندرة مقارنة بالإحتياجات والطموحات، وكنتيجة حتمية لهذا الواقع فإن التنمية لا يمكن أن تبدأ في كل مساحة مأهولة بالسكان داخل الدولة بل لا بد أن تبدأ التنمية في مناطق محددة أولاً بناءاً على إرادة سياسية محكمة وتخطيط اقتصادي واجتماعي واعي يراعي المواءمة بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وتحقيق المساواة والعدل بين أقاليم الدولة المختلفة، وبين قطاعات المجتمع المختلفة، إن المشكلة ليست في وجود المركز والهامش باعتبار أنها ظاهرة حتمية في أي مجتمع، ولكن المشكلة في وجود أو عدم وجود إرادة سياسية للإعتراف بهذا الواقع، والسعي الجاد لمواجهتها بسياسات وخطط واضحة المعالم من أجل التقليل من الآثار السلبية وتعضيد الإيجابيات في العلاقات الديناميكية بين المركز والهامش، وفي الواقع فإنه لا يمكن لأية دولة أن تتقدم وتنمو وتستقل سياسياً واجتماعياً إلا من خلال قدرتها بالتحكم في الفجوة بين المناطق الأكثر نمواً والمناطق الأقل نمواً، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحويل العلاقة بين المركز والهامش إلى علاقة تبادلية منفعية للطرفين، وليس علاقة إستغلالية لصالح المركز، والتي عادة ما تكون نتيجتها استمرار اتساع الفجوة بين المركز والهامش بدلاً من تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة الواحدة. للمزيد من الإيضاح، راجع، جمعة كندة كومي، وضع المناطق المهمشة وأثرها على مستقبل السودان السياسي، على موقع جريدة الصحافة الإلكترونية في عددها رقم 5297، بتاريخ 18-3-2008. www.alsahafa/index.php?type.

ومن الواضح أن ضعف وصول النظام السياسي إلى أقاليم الدولة المختلفة بسبب انعدام القدرات والموارد المالية، أو بسبب سياسات التمييز التي يعتمدها النظام السياسي، يضعف في المحصلة النهائية من قبضة الدولة على الأقاليم البعيدة، التي تتواجد فيها بعض الجماعات البعيدة عن المناطق الحضرية، مما يخلق حالة من التذمر لدى أبناء هذه الجماعات، يدفعهم في نهاية المطاف إلى التمرد والعصيان بوجه النظام السياسي، وقد يصل الأمر ببعض الأقليات إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو حتى الإنفصال، بناءاً على دواعي عرقية أو ثقافية، وتقدم مشكلة جنوب السودان مثالاً بارزاً في هذا الجانب، وأيضاً مشكلة الحوثيين في اليمن.

وتزداد خطورة هذا البعد حينما يرتبط بالبعد الإقتصادي والإجتماعي الناجم عن انعدام العدالة التوزيعية للمنافع والثروات والخدمات والقيم لأبناء الأقليات، مما يولد لديهم إحساساً بالغبن والظلم الاجتماعي، وثمة مؤشرات كثيرة تدل على ذلك، منها أن مناطق الأقليات في الغالب من أكثر المناطق تخلفاً، كما أنها تحوز على نصيب متدن من خطط وبرامج التنمية، فضلاً عن إبعاد أبناء الأقليات من الانخراط في الإستثمارات والمشاريع الإقتصادية وخصها لأبناء الأغلبية أو الجماعة الحاكمة.[1]

ففي اليمن على سبيل المثال، يعاني الشيعة الزيدية في محافظات شمال اليمن، من تدني فرص المساواة في الحقوق والامتيازات، فهم يعيشون في قرى ومدن خاصة بهم يشكلون أغلبية فيها، أما على صعيد الدولة ككل فهم أقلية، وعادة ما تتسم مناطقهم بالفقر وتدني مستوى الخدمات العامة، أما وضعهم الطبقي فيعتبرون من الطبقات الدنيا، في الوقت الذي يمثل السنة طبقة النخبة من الأعيان والتجار ورجال السلطة، إن هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والطبقي، يعد السبب فيما تعانيه اليمن من اضطرابات سياسية وصلت حد الصدامات المسلحة بين الجانبين، وصولاً إلى حد سيطرة هذه الجماعة على معظم مناطق اليمن في يناير 2015.[2]

---

[1]- للمزيد من الإيضاح، راجع، حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص: 229.

[2]- ففي أغسطس من العام 2009 اندلعت الحرب في اليمن بين شمال شيعي والحكومة السنية، وهي تعد الحرب السادسة في غضون خمس سنوات، حيث بدأت الصدامات المسلحة بين الجانبين في 19 يونيو

فمن المعروف أن الفقر والبطالة وعدم المساواة، والسلطوية، والقمع، والنمو السكاني وسط شح المصادر، تشكل أرضية رئيسية وموضوعية للصراعات الإجتماعية والسياسية، لاسيما إذا امتزجت أو تقاطعت مع الفروق الدينية والعرقية والثقافية.

وكلما تركت تلك الفروقات للتجذر دون حل، فإن الدولة تفقد طابعها كممثل حقيقي للقوى الإجتماعية، حيث يأخذ الصراع عندها طابعا إثنياً، عندما تضطر الأقليات وسط أنظمة حكم سلطوية، للإنغلاق على ذاتها والتعبير عن خصوصيتها، فيتحول بذلك الصراع الإجتماعي من صراع بين الطبقات الإجتماعية إلى صراع عصبوي بين جماعات وأقليات مختلفة.[1]

وهذا ما يحصل بالتحديد في عديد الأقطار العربية كسوريا واليمن والبحرين، والجزائر والسودان وموريتانيا، حيث تلجأ كثير من النظم العربية وبهدف ضمان استمراريتها في الحكم، إلى انتهاج شتى الوسائل، ومنها بطبيعة الحال وسائل الإبعاد والتهميش للأقليات، ومنعها من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الوطني، الأمر الذي زاد من مشكلة الأقليات تعقيداً، وجعلها من أكثر المشكلات التي استعصت على الحل السياسي في الواقع العربي المعاصر.

الفرع الثاني: ممارسات النظم السياسية العربية لحل مشكلة الأقليات

في سعيها لحل مشكلة الأقليات، اتبعت النظم العربية أساليب متنوعة، تباينت بين الشدة واللين، ولكنها في الغالب كانت أساليب قسرية تمثلت في سياسات الإستيعاب والدمج الإكراهي، عن طريق استخدام القوات المسلحة للقضاء على

2004، فإذا كانت الحرب قد تسببت نتيجة صراع اجتماعي نحو تأهيل مناطق الشمال تنموياً، إلا أنها اتخذت طابعاً طائفياً، حيث تتهم الحكومة اليمنية إيران الشيعية بأنها من تساعد وتدعم الحوثيين الزيديين في اليمن، ويتهم هؤلاء الحكومة السعودية بدعم وتحريض الحكومة اليمنية على الحرب ضدهم، وقد كان حرياً على الطرفين تجنب الدخول في تلك الحرب وخاصة الحكومة اليمنية التي كان عليها الاهتمام أكثر بالمناطق المهمشة في شمال اليمن، وكان الأجدى أن تصرف الأموال الطائلة التي هدرت على السلاح والعتاد الحربي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في مناطق الصراع، وأيضاً كان حرياً أن تبذل الجهود من أجل إشراك الأطراف المهمشة والمحرومة في خدمات الدولة والثروة الأهلية، نظراً لأن التهميش والعزل والحرمان تقع في مقدمة الأسباب الدافعة إلى التحرك والتمرد والعنف والنزعات الانفصالية. راجع، حرب صعدة اليمنية: هل هي حرب طوائف؟ أم حرب ضد التهميش والتمييز، صحيفة رؤيا على شبكة الانترنت، بتاريخ 2009/10/19. www.oealibya.com/front-page.

[1]- للمزيد، انظر، برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص: 90.

حركات التمرد المثارة من قبل بعض الأقليات، والقيام بملاحقة واغتيال الشخصيات القيادية المعارضة من أبناء الأقليات، والقيام في بعض الحالات بتهجير عشرات الآلاف منهم، وتوطينهم في مناطق أخرى منعاً للتركز السكاني، وبالشكل الذي يضمن وضعهم تحت مراقبة أجهزة النظام.[1]

فضلاً عن القيام بخلق الصراع والتناحر بين أبناء الأقليات بهدف شق الصفوف وتفتيت الجبهة الداخلية لحركة الأقليات، وإضعاف قدرتها على مجابهة النظام، ويتم ذلك عادة عن طريق تقريب بعض الشخصيات والأحزاب المؤيدة لتوجهات النظام، وخصها بالإمتيازات والمنافع، والظهور بها كممثل شرعي ووحيد للأقلية –رغم عدم تمتعها بالشرعية السياسية من قبل أبناء الأقلية-، مقابل قمع وضرب العناصر الأخرى المناوئة لسياسات النظام.

ومع سياسات القمع المستخدمة ضد الأقليات، لجأت بعض النظم العربية إلى سياسات التهميش الثقافي، عبر وضع الحواجز أمام الأقليات لممارسة تقاليدها والإفصاح عن ذاتيتها بشكل علني، وبقيت الثقافة السائدة والشعارات المطروحة تنبع في غالبيتها من الجماعة المسيطرة أو النظام السياسي الذي يمثلها، دون إفساح المجال الكامل للمشاركة الثقافية من قبل الجماعات الأخرى.

في الوقت الذي بقيت فيه مناطق الأقليات لا تتمتع بنصيب متوازن من التنمية الإقتصادية وبحصة معقولة من الثروات والمشاريع العامة، رغم تمتع بعض هذه المناطق بثروات إقتصادية عالية الأهمية، مع القيام بالوقت نفسه بإتباع سياسة الإبعاد لأبناء الأقليات عند تولي المناصب الحساسة في الدولة سواء في السلك الدبلوماسي أو العسكري أو الأمني.[2]

وكثيراً ما قدمت النظم العربية الحجج وأعطت لنفسها التبريرات الشرعية للقيام بمثل هذه الأعمال القمعية ضد الأقليات، كان في مقدمتها توجيه الإتهام للأقليات بالعمالة للقوى الخارجية، وأنها كانت المنفذ الذي تعبر منه وباستمرار كل المحاولات التدخلية للقوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي يبرر اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه التدخلات، فضلاً عن ذلك فإن الإعتراف بحقوق الأقليات –من وجهة النظر تلك- يعرض المجتمع الوطني لمزيد من التجزئة والتشرذم، الأمر

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص: 230.
[2]- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص: 229.

الذي يتناقض مع سعي النظم العربية لبلورة مفهوم الوحدة الوطنية، بل إن بعض النظم العربية ذهبت في تبريرها لمنع الأقليات من ممارسة حقوقها إلى التأكيد على أن الإعتراف بحقوق الأقليات يعد نكوصاً عن مسار الوحدة العربية والسعي نحو الدولة القومية الواحدة، وزرعاً للعقبات أمام تحقيقها.[1]

على أية حال، ومهما كانت التبريرات المقدمة، فإن أساليب القمع والإبعاد التي تمارسها كثير من النظم العربية ضد بعض الأقليات، قد ساهمت إلى حد كبير، في ابتعادها عن التفاعل والتجاوب مع مؤسسات وبنى النظم العربية، وابتعادها بالتالي عن الإندماج في المجتمع الوطني، الأمر الذي دفع ببعض قياداتها إلى اللجوء إلى الدعم الخارجي للتشبث به كوسيلة من وسائل الضغط السياسي، وبهدف الحصول على بعض المطالب سواء إقتصادية-إجتماعية، أو سياسية، أو ثقافية، وقليلة هي الأقليات التي سعت من أجل الحكم الذاتي أو الإنفصال عن جسد الدولة، عدا حالتي الأكراد في العراق، وانفصال جنوب السودان.

إن أسلوب تعامل الكثير من النظم العربية مع الأقليات، لا يعدو أن يكون جزءاً من سلوك عام في التعامل مع الجماهير العربية بكل فئاتها، من حيث تغييب المشاركة الديمقراطية ورفض المعارضة، والإنتهاك المستمر لحقوق الإنسان وحرياته العامة، فضلاً عن الإحتكار المطلق للسلطة، وما يترافق معه من تسلط وفردية في اتخاذ القرارات وفرضها على الشعب دون استشارة أو مشاركة.[2]

يمكن القول، إن أسلوب التعامل مع الأقليات قد أصبح له خصوصية مميزة في الواقع العربي، بحيث أصبحت مشكلة الأقليات من أبرز المشكلات السياسية التي تفرض تحديها على الأمن والإستقرار داخل الدول العربية، فالأهمية النسبية التي تتميز بها مشكلة الأقليات على ما سواها من مشكلات الواقع العربي الراهن يمكن إرجاعها إلى الحقائق التالية:

1- كثرة الحروب والصراعات ذات العلاقة بالأقليات في الدول العربية، والتي تعبر عن تأزم العلاقة بين بعض الأقليات والنظم العربية.

---

[1]- راجع، معن بشور، أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، كانون الأول 1995، ص: 19.

[2]- راجع، وليم سليم قلادة، حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة 24، العدد 92، نيسان/ ابريل 1988، ص: 279.

2- النظرة المتدنية التي تحظى بها الأقليات من قبل معظم النظم العربية، وضعف الإهتمام بتلبية مطالبها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.
3- تحمل الأقليات الوزر الأعظم من الممارسات الخاطئة لمعظم النظم العربية ولا سيما تلك المتعلقة بالإنتهاك المتواصل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
4- كثرة التدخلات الخارجية للقوى الإقليمية والدولية، وتوظيفها المستمر لبعض قيادات الأقليات كقنوات تدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية بهدف إحداث المزيد من الخلخلة في الواقع العربي.

والواقع أن ممارسات معظم النظم العربية تجاه الأقليات، لا يمكن أن تنفصل عن مسار تصرف أو سلوك الكثير من أبناء الأغلبية في المجتمع العربي، ونظرتها المتدنية تجاه الأقليات، حيث غالباً ما تقوم هذه النظرة على الإزدراء والتهميش ومن ثم التعصب والتمييز، وبذلك يشكل سلوك الأغلبية الأساس المعنوي الذي استندت إليه بعض النظم العربية في ممارستها التمييزية ضد الأقليات.

الخاتمة

نخلص مما سبق ذكره إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها على الشكل التالي:

- إن علاقة النظم السياسية العربية بالمكونات المجتمعية المختلفة داخلها، لم تصل إلى مرحلة يمكن من خلالها بناء الدولة القانونية الحديثة، لاعتبارات لها علاقة بالشرعية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تميزت الدول العربية على مدار عقود ما بعد الإستقلال بتفاوت طبقي واضح، أسهم في تدني فرص العدالة الإجتماعية والمساواة المطلقة بين مكونات الشعب المختلفة.
- إرتبطت العديد من مكونات الشعب الإثنية والعرقية بأطراف خارجية، تأملت من خلالها المساهمة في دعمها ومساعدتها على إثبات وجودها المنكر عادة من قبل الدولة، وهذا ما أدى إلى تفاقم الإشكالية الرئيسية بأن تشعبت أطرافها، وأصبح منطق الحل فيها خاضع لاعتبارات قوى اقليمية أو دولية.

نتائج أخرى عديدة يمكن استخلاصها من واقع العلاقة التي جمعت النظم السياسية في المنطقة العربية بمختلف مكونات الشعب الإثنية والعرقية والدينية، إلا أن ما يمكن أن يستفاد من هكذا إشكال، هو الحاجة الملحة داخل الأقطار العربية

لبناء دولة القانون، التي تحترم خلالها حقوق الإنسان كيفما كان توجهه أو انتمائه أو حتى جذوره الإثنية، لما في ذلك من قيمة كبرى تنعكس على الدولة، كمؤسسة قانونية يتساوى داخل كيانها كل الأفراد والمواطنون بدرجة أولى.

المراجع:

أولاً: الكتب

1- "أحمد سعيد" نظام الأغا، النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة الطالب، غزة، 2012.
2- أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى 2006.
3- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، دار الطليعة، بيروت، 1979.
4- بسيوني إبراهيم حمادة، وسائل الإعلام والسياسة: دراسة في ترتيب الأوليات، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1996.
5- بيرش بير بروجلو، اضطراب في الشرق الأوسط: الإمبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي، ترجمة، فخري لبيب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى 2002.
6- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق: من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914-2004)، العربية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى 2005.
7- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.
8- حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
9- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2003.
10- دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2003.

11-رجاء ناجي مكاوي، مدخل للعلوم القانونية، الطبعة الثانية، دار السلام، الرباط، 2004.
12-سعد الدين إبراهيم، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
13-سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في مؤلف جماعي تحت عنوان، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
14-عبد الهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1981.
15- عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية 2000.
16- على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2000.
17- عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ العربي، رياض الريس للكتب و النشر، لندن، الطبعة الأولى 1994.
18- محمد بدران، النظم السياسية المعاصرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
19- نبيل خليل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، للنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2004.

المجلات والدوريات:

1- حسين علوان، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، السنة الخامسة، بغداد، 1994.
2- حسين علوان، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 235، 1998.
3- ذكي حنوش، حقوق الإنسان العربي وترسيخ العملية الديمقراطية والحرية السياسية، مجلة دراسات عربية، العدد (5-6)، السنة الثالثة والثلاثون، دار الطليعة، بيروت، آذار، 1997.
4- سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 62، أبريل 1984.

5- معن بشور، أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الأقطار العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 202، كانون الأول 1995.
6- وليم سليم قلادة، حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة 24، العدد 92، نيسان/ ابريل 1988.

مراجع الإنترنت:

1- اليونسكو، فارق شاسع في الإنفاق على العلوم والدفاع في العالم العربي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة العرب اليوم على شبكة الإنترنت بتاريخ 2010/11/11 www.arabstoday.net.
2- بسام محمد حسين، حال الديمقراطية في البلدان العربية، وجهة نظر مسئول عربي سابق، مقال منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية على شبكة الإنترنت بتاريخ 2004/02/01
www.annabaa.org/nbaanews/32/036.html.
3- جمعة كندة كومي، وضع المناطق المهمشة وأثرها على مستقبل السودان السياسي، على موقع جريدة الصحافة الإلكترونية في عددها رقم 5297، بتاريخ 2004/03/18 www.alsahafa/index.php?type.
4- حرب صعدة اليمنية: هل هي حرب طوائف؟ أم حرب ضد التهميش والتمييز، صحيفة رؤيا على شبكة الانترنت، بتاريخ 2009/10/19.
www.oealibya.com/front-page.
5- سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية على الانترنت، بتاريخ 2004/10/03 www.aljazera.net/NR/exers/91D09F22.
6- محمد بن المختار الشنقيطي، النظام الرسمي العربي بين شرعية البناء وفاعلية الأداء. مقال منشور في مركز الجزيرة للدراسات في موقعه على شبكة الإنترنت: بتاريخ 01/04/2009 www.aljazeera.net/NR/exeres.
7- مروة كريديه، هستيريا الحرب: الآثار النفسية للحروب، مقال منشور على موقع ديوان العرب على الانترنت، بتاريخ 2007/05/20 على الموقع الإلكتروني: www.diwanalarab.com.